حذر من الحلول البوليسية للقضايا وطالب بمحاسبة المسيئين للأقليات

الكندري: إطلاق سراح المغردين ضرورة.. والحرية المسؤولة مطلب الجميع

■ على جميع الأطراف ضرورة التزام ضبط النفس لإخراج البلاد من عنق الزجاجة

استنكر مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الكندري استمرار حجز المغردين الكويتيين في سجون الداخلية وما أثير عن إساءة معاملتهم، مؤكدا أن الأمر يثير الزعر في الشارع السياسي وبين أوساط المواطنين خوفا من أن تتحول الكويت إلى دولة بوليسية.

وأوضح الكندري في تصريح صحافي أن سياسة الملاحقات الأمنية لن تجدي نفعا في حل أزمات البلاد، وأن الحل في هذه الأمور يجب أن يكون سياسيا أكثر منه أمنيا، داعيا إلى ضرورة الإفراج الفوري عن المغردين بضمنات شخصية منعا لخروج المسيرات التي دعا إليها الشباب والتي تدخل البلاد في أزمات لا طائل منها.

وأشار إلى انه مع تطبيق القانون على الجميع دون استثناءات، خاصة مع وجود قضايا أساء فيها البعض لقبائل الكويت والأقليات في البلاد دون أن يتعرضوا للمحاسبة، مشددا على أنه لا يؤيد الخروج على النص من جميع الأطراف، وأنه يقف مع الحرية المسؤولة التي تراعي أدب الحوار، مبينا في الوقت ذاته أن الانتقائية والتراخي في تطبيق القانون على من أساء لقبائل الكويت والأقليات فيها هو ما فتح الباب أمام الإساءات الأخرى.

عبدالله الكندري

وقال إن طريقة التعامل مع المغردين بهذا الشكل لن يوقف الأمر أو يحله، بل سيزيده سوءا، مشيرا إلى أن هذا الأمر معروف ومجرب في دول أخرى، تسبب التعامل الأمني مع مثل هذه الأمور في زيادة أعداد المغردين والمدونين مما أجبر هذه الدول في النهاية إلى الرجوع إلى الطرق السياسية في حل القضية، داعيا وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود إلى تحمل مسؤولياته في حفظ سلامة وكرامة المحتجزين وإعادة النظر في طريقة التعامل معهم، ومنحهم حقوقهم الإنسانية الكاملة.

وطالب الكندري جميع الأطراف إلى ضرورة ضبط النفس في الفترة الحالية لإخراج البلاد من عنق الزجاجة، ووقف الشحن المتبادل في الشارع والذي تسبب في تقسيم الكويت، مجددا دعوته إلى البدء فورا في حوار وطني شامل لإخراج الكويت من أزمتها الحالية والعبور بها إلى بر الأمان، خاصة بعد قبول صاحب السمو أمير البلاد بمبادرة الحوار الوطني التي قدمها له مجموعة من المواطنين، والتي كان الكندري قد دعا إليها منذ اليوم الأول من ترشحه لانتخابات مجلس الأمة.

أشاد بما حصلت عليه من حقوق وطالب بإكمالها

التويجري: الدستور الكويتي يعطي المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل ويجب تفعيل ذلك

قال مرشح الدائرة الثالثة الدكتور حمد التويجري إن وضع المرأة في الكويت مقارنة بالدول المحيطة يعتبر بحال جيدة من الناحية التوظيفية حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى في معدلات التوظيف للإناث بنسبة 88 في المئة، بينما تفوقها نسبة توظيف الرجال بـ1 في المئة فقط لتصل إلى 89 في المئة، مؤكدا بان المرأة ما زالت بحاجة للحصول على الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية الأخرى على الرغم من حصولها على بعضها في الأونة الأخيرة.

وأضاف التويجري ان ما تطالب به المرأة حقوق واجبة لها وليست منة من أحد حيث أكد دستور دولة الكويت على مبدأ المساواة بين البشر، بنص المادة 29 من الدستور، «فالناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة او الدين» كما التزم الدستور ايضا بحق جميع الكويتيين في التعليم «مادة 40» وفي العمل «مادة 41»، ولم يفرق في هذه الحقوق بين رجل وامراة، شانه شان الالتزام العام المساواة في الحقوق والواجبات.

د.حمد التويجري

كما بين التويجري بانه انطلاقا من القاعدة الدستورية الأصلية لم يكن من الجائز التفريق بين الذكور والإناث في معالجة قضايا التعليم أو الصحة أو الرعاية والتنمية الاجتماعية غير أن الموروث الاجتماعي لعب دورا مؤثرا في التعامل مع المرأة، فالقى بظلاله على بعض القوانين المنظمة لدور المرأة في المجتمع.

تمات

«الصوت الواحد»

أضاف أن المسلك الصحيح الذي يراه أجدى في هذه الحالة هو «اللجوء إلى المحكمة الدستورية للفصل، وهو الطريق الذي سأسلكه مع مجموعة من المواطنين والنواب السابقين، معلنين سلفا احترامنا لقرار المحكمة مجنبين البلاد والعباد ما لا يحمد عقباه من الدعوة لما يخالف الدستور والقانون»، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن التصدي لتعديل قانون الانتخاب ومعارضته امر مشروع لكل مواطن، شريطة ألا يكون بمخالفة القانون وانتهاك الدستور تحت شعار المحافظة عليه والدفاع عنه، ولا يتحقق من خلال الطعن والتخوين بكل رأي مخالف، بل يكون من خلال القنوات الدستورية حتى لا نمكن من لهم أجندات غير معلنة من تحقيق أهدافهم التدميرية عن طريق التغرير بحسني النية والاستثمار السيئ لأخطاء الحكومة الكثيرة والمستمرة، وذلك يكون إما بالمشاركة ورفض المرسوم من داخل المجلس، في ظل توافق معلن بين مختلف القوى والشخصيات السياسية لتحقيق أغلبية نيابية ترفض المرسوم، وذلك لم يتحقق، وبالتالي لا جدوى من المشاركة.

وقال الغانم: لا أجد هنا ما يعكس حقيقة مشاعر أبناء الشعب الكويتي اليوم أصدق وأعمق من كلمة الشعب التي ألقاها المرحوم العم عبد العزيز الصقر في مؤتمر جدة عام 1990 حين قال «إن مبايعة الكويتيين لآل صباح لم تكن يوما موضع جدل لتؤكد ولا مجال نقض لتجدد ولا ارتبطت بموعد لتعدد، بل هي بدأت محبة واتساقا واستمرت تعاونا واتفاقا ثم تكرست دستورا وميثاقا».

ودعا الغانم للجامع الشبابية المختلفة إلى عدم اليأس والاجتماع على كلمة سواء، مؤكدا أن: «إنقاذ الوطن أكبر من قضية معينة اختلفتم عليها مهما بلغت أهميتها، ومحذرا من استغلال بعض السياسيين للشباب، عبر مساعيهم لتحويل مشاريعهم الإصلاحية النبيلة إلى مشاريع انتخابية يتكسبون منها.

في سياق متصل أكد الخبير الدستوري د.محمد الفيلي أن الطعن على مرسوم الضرورة الخاص بتعديل نظام التصويت في الانتخابات ينصرف إلى فكرة الضرورة وليس لفكرة الصوت الواحد، مشيرا الى ان المحكمة الدستورية قررت بأن الصوت الواحد أو الأربعة كل منهما لا يخالف الدستور بذاته.

وأضاف الفيلي في تصريح لـ«الصباح» أن الاشكالية في مبدأ الصوت الواحد تكمن في توافر الضرورة من عدمه، وان الاختصاص في تقدير الضرورة ينعقد لمجلس الوزراء ورئيس الدولة، وفي المقابل يوجد اختصاص بالمراجعة ينعقد لمجلس الأمة، ومن المنطقي أن ينعقد أيضا للقضاء الذي يراقب دستورية هذا التقدير.

وأوضح انه في حالة تقدير القضاء بان شرط الضرورة لم يكن متوافرا، فإن هذا يعني عيبا في المرسوم بقانون وبالتالي يتم الغاؤه وما يترتب عليه من اجراءات، أما إذا تم العكس برفض قبول الطعن أو رفض عدم دستوريته فإننا نصبح أمام إقرار قضائي بسلامة الإجراءات.

وقال إن القاضي يراقب شروط الضرورة وحتى صدور الحكم لا يمكن الجزم بمحتواه من حيث الدستورية من عدمه.

من جانبه قال الخبير هشام الصالح اذا قدم طعن للمحكمة الإدارية حول المرسوم فإن المحكمة ستقضي بعدم الاختصاص بالنظر فيه باعتبار أن مراسيم الضرورة قوانين بمضمونها وإن كانت من الناحية الشكلية قرارات.

وأوضح الصالح في تصريح لـ«الصباح» أن مراسيم الضرورة من ناحية الموضوع وفقا للمادة 71 من الدستور هي قوانين تخرج عن ولاية القضاء الإداري، مؤكدا أن السبيل الوحيد للطعن يكون من خلال طعن انتخابي يقدم بعد إجراء الانتخابات خلال 15 يوما، حيث يكون لكل ناخب أو مرشح الحق في الطعن.

وكشف أن الأحكام القضائية السابقة الصادرة من المحكمة الدستورية ارست مبدأ أن تقدير حالة الضرورة يرجع لرئيس الدولة وحده تحت رقابة البرلمان.

وحول ما إذا قبلت المحكمة طعن الناخبين السابقين الغانم والملا قال: المحكمة سوف تقبل الطعن ولكنها سوف تقوم بمراقبة جميع الشروط الخاصة بمدى توافر مرسوم الضرورة وفقا للضوابط وإذا ما وجهت أن المرسوم لا يخالف أي مادة من مواد الدستور ولم يخالف الموارد المالية أو الميزانية العامة للدولة وفقا للنصوص الدستورية فإنها سوف تقضي بدستورية المرسوم، لافتا إلى أن السوابق الدستورية انتهت إلى أن حالة الضرورة هي حالة سياسية وليست قانونية وانها تخضع لصلاحيات رئيس الدولة.

من جهة أخرى دعا تجمع عدد من دواوين الكويت جميع المواطنين إلى التوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع، لممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار ممثليهم تحت قبة البرلمان، واضعين مصلحة الكويت فوق كل اعتبار، ومتمثلين عند تصويتهم قول الله تعالى «إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا».

وأكد التجمع في بيان أصدره أمس رفضه لما أسماه بـ«ما تتعرض له الكويت اليوم من ظلم وجور منظم على يد بعض أبنائها، ومن سلوكيات دخيلة على المجتمع الكويتي، وما رافقها من تجرؤ مرفوض على مسند الإمارة، وتهديد خطير لوحدة الصف وسلامة الوطن واستقراره» محذرا من أن تقودنا هذه الممارسات إلى «فوضى شاملة قد تؤسس للاهوت سياسي جديد قوامه تقديس الأفراد، والغوغائية، وتكريس ديكتاتورية حكم الشارع».

وشدد البيان أيضا على أن الكويت تزخر بالكفاءات، وأنها ستقدم في الانتخابات القادمة نماذج طيبة من هذه الكفاءات، لتثبت أن «ممارسة الديمقراطية ومسيرة التطور لم يكونا يوما حكرا لأحد بعينه، وأن الحياة لن تتوقف عند هذا أو ذاك، أو تنتهي بمقاطعة هذه الجهة أو تلك للعملية الانتخابية»، لافتا كذلك الى أن الاقبال الواضح على الاستحقاق الانتخابي يثبت صحة ذلك.

«الأوقاف»: لا تسييس

وتقوم من خلال خطبائها بطرح القضايا المجتمعية الحاضرة في العبادات والصيام وطاعة ولي الأمر وتربية نفس المواطن، مشيرا إلى أنه لا يوجد لدى الوزارة أي انحياز تجاه شخص معين، وهي جهاز حكومي يسعى الى تنمية المجتمع ولديه رؤية واضحة.

وأضاف بأن الوزارة بوسطيتها تشهد وجوداً في المجتمع الكويتي، ولها دور فاعل في تنمية ونوعية المجتمع، من خلال خطباء وأئمة الوزارة ومؤتمراتها التي تساعدها على اداء رسالتها، مبينا أن مسؤولي الوزارة لا يألون جهدا في التعاون مع إخوانهم في وزارات الدولة والجمعيات في تنمية هذا المجتمع الطيب.

مرشحون: نريد

وأكد العبيد في تصريح صحافي على أهمية المرحلة النيابية المقبلة والمشاركة فيها، مشيرا الى ضرورة أن تشهد تلك المرحلة إقرارا للتشريعات الاقتصادية التي تفكك الجمود الاقتصادي وتنقل الاقتصاد الكويتي الى اقتصاد يعود بالنفع لصالح المواطن وصالح سمعة الكويت منطقة، بالإضافة الى خلق فرص عمل حقيقية للمواطنين.

واعتبر العبيد أن المشاركة في الانتخابات القبلة عمل وطني كبيرخالص من اجل الكويت.

وصرحت النائبة السابقة ومرشحة الدائرة الثانية الدكتورة د.سلوى الجسار بأننا نتفق مع مبادئ الحرية وإبداء الرأي ونحرص على تعميقها في مجتمعنا الكويتي لكننا نرفض التشكيك في المواقف والمبادرات.

وأكدت أن سياسة خلط الاوراق والتكسب السياسي الرخيص لم تعد مُجدية ولا تنطلي على الناخب الكويتي الذي وعى خطورة الموقف وتقول لمن يروج لمثل هذه الاقاويل عليكم ان تراقبوا بشعبنا وان تحترموا حرية المواطن وحقه في ابداء رأيه ولا تستخفوا بعقلية المواطن الكويتي. فنحن نمر بمرحلة عصيبة ليست على المستوى المحلي بل على المستوى الاقليمي كافة.

من جانبه دعا مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري الى تأسيس مشروعات شعوبية كبرى في مختلف القطاعات، مشيرا الى ان تلك المشاريع تمثل خطوة مهمة سوف تساهم بشكل فاعل ومباشر في توفير فرص عمل للشباب.

وبين الكندري ان الكويت باتت أمام مرحلة مفصلية، تفرض على الجميع ضرورة توحيد الجهود وتضافرها لانتشال البلد من المأزق الذي وصلت اليه بسبب الأزمات المتلاحقة التي باتت تعاني منها خلال السنوات الأخيرة.

بدوره قال مرشح الدائرة الأولى الدكتور يوسف الزلزلة في إحدى جلساته مع ناخبيه إن المتقاعدين سيكون لهم نصيب كبير من القوانين والتشريعات في مجلس الأمة القادم.

وأضاف أن الزيادات المضافة على رواتب المتقاعدين أمر يجب أن ينفير فالزيادات يجب ان تكون متوافقة مع التضخم الحادث في البلاد وهي بلاشك اكبر بكثير من الدلالين دينارا المقررة كل ثلاث سنوات.

من ناحيته دشن مرشح الدائرة الثالثة محمد ناصر الجبري حملته الانتخابية تحت شعار «مع التنمية.. مع الدستور»، مبينا أن هذا الشعار جوهر ما ينشده المواطنون من تحقيق عملي لدولة الرفاهية والرخاء، في ظل احترام كامل لقواعد الدستور ونصوصه، كونه المثلا بعد الله سبحانه تعالى عند حدوث أي اختلاف أو تباين في الرؤى الوطنية حيال أي أمر أو قضية ما.

أما مرشح الدائرة الخامسة المهندس مشعل الشطي فقد أكد أن الفترة القادمة تشكل مرحلة حاسمة لمستقبل الاقتصاد الكويتي وذلك بالنظر لحجم التحديات التي يواجهها على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي تطلب العمل الدؤوب من أجل زيادة درجة تنافسيته الاقتصادية وتعزيز ملاءته المالية، والتنفيذ الكفء والفعال لبرامج خطة التنمية.

بدوره تبنى مرشح الدائرة الثالثة امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع مبادرة لتقديم يد المصافحة الى المقاطعين بتعهده بتقديم طلب تفسير الى المحكمة الدستورية لمرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد، ودعا مرشحي مجلس الامة إلى تبني مبادرته.

وتابع بالرغم من قناعتنا الشخصية بصحة مرسوم الضرورة إلا انه عملا بأحكام الديموقراطية وسيادة القانون واحتراما للرأي الأخر فإننا نقدم للشعب الكويتي مبادرتنا الوطنية ونرجو من الله أن تنال قبوله في تبني كل وجهات النظر للمعارضة للتوفيق بينها.

واختتم الصانع تصريحه بقوله كفانا صراعات وتصعيداً فالبلد تحتاج لنهضة من ابنائها الأوفياء فالكويت تجمعنا، وبتكاتفنا سنبني الوطن.

وأكد مرشح الدائرة الرابعة المحامي بدر نايف المطيري أن الحكمة هي المخرج المناسب والحل الأمثل للأزمة الحالية التي قسمت الشعب الكويتي إلى قسمين مابين مؤيد للانتخابات بصوت واحد ومعارض لها.

من جهته طالب مرشح الدائرة الخامسة د.فلاح الهويري بالاهتمام في المرافق الصحية في مختلف مناطق دولة الكويت مشيرا إلى أن المستشفيات تعاني من قلة ونقص في الأجهزة الصحية حيث لا يزال العديد من المرضى يعانون من ذلك النقص. مؤكدا أن الرعاية الصحية في البلاد تدهورت بشكل كبير من حيث الخدمات المقدمة حتى بات مطلوبا من يريد الحصول على علاج جيد أن يدفع أموالا طائلة لا يمكن لكثير من الأسر تحملها.

من جانبه أكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي أنه متفائل بأن الكويت ستعود إلى سابق عهدها واحة أمن ودرة للخليج، إذا تعاون كل أبناء الطيف الإجتماعي، لما فيه مصلحة الكويت.

وقال عسكر إن المرحلة الأخيرة من عمر الكويت شهدت صراعاً سياسياً جزء منه كان ظاهرا للعيان والجزء الآخر كان يمارس في الخفاء مما انعكس سلبا على صورة الديمقراطية المشرقة وانحرف بها بعيدا عن اهدافها في قيادة البلاد نحو التنمية وتعزيز المكتسبات الشعبية للمواطنين.

اما مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف فقد أكد ان القضية الاسكانية يجب ان يكون لها الاولوية في برنامج الحكومة واهتمام المجلس المقبل نظرا لارتباطها بقطاع كبير من المواطنين لا سيما الشباب.

وقال ان توفير 100 الف وحدة سكنية خلال 6 سنوات في مناطق تفتقد المقومات والبنية الاساسية «ليس هو الحل المطلوب» داعيا الجهات الحكومية ذات الصلة الى سرعة توفير الاراضي القريبة من حزام المناطق السكنية «الحضرية» حتى لا تتحول المشاريع الاسكانية الى مدن خاوية بسبب عزوف المواطنين عن السكن فيها لبعدها وافتقارها للبنية الاساسية.

وأكدت مرشحة الدائرة الاولى المهندسة جنان محسن بوشهري أن دور الشباب في الحياة السياسية أصبح فاعلاً ومميزاً ليس على المستوى المحلي فقط، ولكن على المستوى الإقليمي والعالمي أيضا.

ورأت بوشهري في تصريح لها أن الكويت بحاجة إلى ضخ دماء جديدة في هذا المجال، وإلى أفكار ورؤى جديدة، وأطر عملية ومعايير أرحب وأكثر مرونة تتيح التحرك ضمنها مع ضمان الإبداع والتميز.

واستطردت المرشحة جنان بوشهري قائلة: ان الكويت تحتاج لإعطاء الشباب فرصة وأخذ دورهم وتحمل مسؤولياتهم كاملة، حتى تعبر بلادنا إلى مستقبل آمن لأبنائنا وأحفادنا.

وطالب مرشح الدائرة الثانية خالد المضاحكة بضرورة تحقيق النهضة الشاملة للكويت عبر الدفع بمسيرة التنمية والمضي قدما بالإصلاح في كل أوجهه وتقويم النظام الإداري والمالي، وتطبيق القوانين ومحاربة الفساد، مشيرا إلى أن الكويت بحاجة إلى تكاتف الجهود المخلصة والعمل لبناء مستقبل مشرق للكويت يصنعه أبناؤها بأيديهم يزين صورته الإستقرار السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الحقيقية بعيدا عن سلبيات كبيرة عانت منها البلاد خلال الفترة.

«المغردون» تراجع

التجمع بساحة قصر العدل حيث لا يسمح الأمن بالتجمع فيها.

وكانت مجموعة من الشباب والمغردين قد دعت عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» للخروج بمسيرتين، تنطلق إحداهما من منطقة صباح الناصر والثانية من منطقة الصباحية، بهدف الاحتجاج على احتجاز عدد من المغردين والمطالبة بالافراج عنهم، وذلك في ضوء ما أعلنه النائب السابق مسلم البراك عبر موقعه «تويتر» من ان أوضاع المغردين المعتقلين سيئة، وما ذكره من أنه تم وضعهم في زنازين مختلفة معهم المصابين بالأمراض الخطيرة والمتعاطين للمخدرات.

الكويت ترفض

جاء موقف دولة الكويت في كلمة للوفد الدائم لدى الامم المتحدة القاها الليلة قبل الماضية فرح محمد الهاجري سكرتير ثالث والعضو المشارك في أعمال اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في دورتها الـ67 خلال مناقشتها للميزانية البرنامجية المقترحة للعامين 2012 و2013.

واشار الهاجري الى أن الكويت تقوم خلال المرحلة الحالية بتحديث بنيتها الأساسية وانجاز مشاريع انمائية اساسية في اطار خططها المستقبلية ما يجعلها ترفض دفع اي زيادات او رفع في حصتها في ميزانية المنظمة تفاديا لأية انعكاسات سلبية على وضعها الاقتصادي داعيا في الوقت نفسه الدول الأعضاء الى الالتزام بدفع الحصص التي تعهدت بتسديدها.

السعودية: نجاح

هويته، إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز خرج من غرفة العمليات بعد نجاح العملية الجراحية التي أجريت له «في الظهر للتثبيت التراخي في الرابط المثبت في أعلى الظهر».

وهذه هي العملية الثالثة التي تُجرى للملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز، البالغ من العمر 88 عاما، والذي تولى مقاليد الحكم في بلاده المصدر الأول للنفط في العالم في العام 2005.

ولم يصدر الديوان الملكي السعودي بيانا قبيل إجراء العملية الجراحية للملك، يفيد بتولي الأمير سلمان ولي العهد مقاليد الحكم في البلاد في ظل غياب الملك، ما يدل على سهولة العملية التي تجرى للملك، وأيضا عدم مكوثه في المستشفى لوقت طويل.

وقال الديوان الملكي في بيان صدر عنه في وقت مبكر إن «خادم الحرمين الشريفين سيجري عملية جراحية في الظهر لتثبيت التراخي في الرابط المثبت في أعلى الظهر، وذلك في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني بالرياض».

يذكر أن الملك وصل مساء أمس إلى مدينة الملك عبدالعزيز، لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة للعملية الجراحية، وقد رافقه عدد كبير من الأمراء والمسؤولين في المملكة يتقدمهم ولي العهد وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز.

رئيس وزراء

به او السكوت عليه، وأوضح ان انقطاع الغاز المصري فاقم من الازمة الاقتصادية وتسبب بخسائر تقدر بحوالي 2.4 مليار دولار نتيجة اعتماد المملكة على السولار والزيت الثقيل لتوليد الكهرباء بدلا من الغاز مشيرا الى ان الاردن يشتري غالبية النفط من السعودية بالسعر العالمي الدارج.

وأكد ردا على سؤال ان بلاده لم تحصل على اي مساعدات من الدول الخليجية خلال العام الحالي باستثناء وديعة من دولة الكويت بمبلغ 250 مليون دولار مخصصة لمشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها وليس لدعم الخزينة او النفط.

وفي موضوع رفع اسعار المشتقات النفطية قال النسور ان القرار لا رجعة عنه «ونحن نعول على وعي وادراك الشعب الاردني بتفهم المنطلقات التي دفعت الحكومة لاتخاذه انطلاقا من مسؤوليتها الوطنية».

وفي ما يتعلق بالاحتجاجات الشعبية على قرار رفع اسعار المشتقات النفطية أكد ان «الاجهزة الامنية تتفهم مشاعر المواطنين وحقهم في التعبير السلمي عن الراء ضمن القانون».

قطار أسيوط

عادل ابوزيد في تصريح صحافي ان جميع القتلى محجوزون بمستشفى مغلوط المركزي تحت تصرف النيابة العامة.

واضاف ان المصابين الـ13 محجوزون بمستشفى اسيوط الجامعي وتقوم الفرق الطبية بالمستشفى بتقديم كافة الاسعافات اللازمة لهم.

وأعلن التلفزيون المصري، أن الدكتور محمد رشاد المتبني، وزير النقل، قدم استقالته من منصبه، بعد وقوع حادث قطار أسيوط، الذي تسبب في مقتل 65 شخصا، معظمهم من الأطفال.

وقال التلفزيون، في خبر عاجل، إن المتبني أعلن مسؤوليته السياسية عن حادث القطار، الذي وقع صباح أمس.

وكان وزير النقل قد وافق على قبول استقالة رئيس هيئة السكك الحديدية.

قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إن 40 تلميذا لقوا حتفهم اثر اصطدام قطار بحافلتهم المدرسية في محافظة أسيوط بصعيد مصر يوم السبت، وتابعت أن القطار اصطدم بحافلة مدرسة خاصة بمدينة مغلوط بأسيوط مضيفة أن المحافظ أمر «بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لمعرفة المتسبب في الحادث».

غزة: 40 قتيلاً

وفي ساعات الصباح، قصفت الطائرة الإسرائيلية منزل القيادي في حماس سليمان أبو صلاح في جباليا شمال قطاع غزة ما أدى الى تدميره وإصابة 30 من سكانه حيث جرى انتشالهم من تحت الأنقاض، ولحق دمار كبير في المنطقة.

وفي وقت لاحق، أصيب 3 فلسطينيين بجروح في غارة إسرائيلية استهدفت دراجة نارية غرب خان يونس، فيما شنت غارات جديدة على أهداف متفرقة في القطاع.

وكانت الطائرات الحربية الإسرائيلية استأنفت غاراتها فجر أمس بعد هدوء حذر في ساعات الليلة الماضية لم يدم طويلا حيث شنت الطائرات الإسرائيلية عشرات الغارات على امتداد القطاع.

وشنت الطائرات نحو 30 غارة على منطقة الأنفاق المقامة أسفل الحدود الفلسطينية المصرية في رفح جنوب قطاع غزة، إلى جانب قصف منزل لناشط من كتائب القسام في المدينة وأهداف متعددة، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المدينة بالكامل، وأصيب 5 فلسطينيين بجروح جرّاء غارة لطائرة حربية إسرائيلية بمخيم البريج وسط القطاع، ما أدى إلى تدمير مسجد عباد الرحمن ومنزل لعائلة الأشقر. وشنت عدة غارات على أراض زراعية وأهداف متعددة في خان يونس والوسطى وشمال القطاع، وفي السياق ذاته، توفي فلسطينيان الليلة قبل الماضية، هما الناشط في سرايا القدس، أيمن رفيق سليم 26 عاما متأثرا بجراح أصيب بها في قصف إسرائيلي استهدف سوق اليسطات في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وأحمد أبو مسامح متأثرا بجراح أصيب بها في غارة على دير البلح.